العلاقة بين المهنة المحاسبية وجريمة تبييض الأموال

The relationship between the accounting profession and the crime of money laudering

د. حسن بوعمرة ، ط.د. آمال دنيا شبل [2] د. محمد قريتلي [3]

[1]جامعة أدرار (الجزائر)، hacene.bouamra@univ-adrar.edu.dz

[2]جامعة 20 أوت 1955– سكيكدة (الجزائر) ECOFIMA، ad.chebel@univ-skikda.dz

[3]جامعة أدرار (الجزائر)، gritlimohamed08@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/04/24 تاريخ القبول: 2022/05/30 تاريخ النشر: 2022/06/30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مراحل تبييض الأموال باعتبارها جريمة تمس عدة مجالات كالمحاسبة والتدقيق، لذلك يتوجب على البلدان النامية والمتطورة محاربة هذه الجريمة وإيجاد الأسباب الرئيسية لجريمة تبييض الأموال وكيفية التصدي لها.

في هذه الدراسة تم تقييم ما يمكن القيام به لمنع جريمة تبييض الأموال بمساعدة الممارسات المحاسبية المختلفة، وكيف يمكن للمهنيين منع هذه الجريمة قبل حدوثها باستخدام هذه الممارسات المحاسبية، والمساهمة في كشف مرتكبي جريمة تبييض الأموال بالتعاون مع الجهات المختصة.

الكلمات المفتاحية: تبييض الأموال، المحاسبة، مجموعة العمل المالي الدولية، مكافحة تبييض الأموال، تدقيق الحسابات.

تصنيفJel: M41؛ M42 ؛ M48

Abstract:

This study aims to determine the phases of money laudering as a crime in many field such as accounting and auditing, Thus both developing and developed countries must seriously combat with this crime and find what the main reasons that facilitate realizing money laundering are, and how it can be prevented.

In this study we evaluated what can be done to prevent the crime of money laundering with the help of different accounting practices, and how professionals can prevent this crime before it happen with the use of this accounting practices, and contribute to the detection of the perpetrators of the money laundering crime in cooperation with the competent authorities.

Keywords:Money laudering, Accountancy, International Financial Action Task Force, Anti money laudering, auditing.

Jel classification : M41, M42, M48

المقدمة

يشهد العصر الحالي ثورة هائلة من التقدم التكنولوجي بشتى صوره وأشكاله، والتي بلا شك ذات تأثير على مختلف النظم، والجريمة المالية هي إحدى الصور ذات الصلة الوطيدة بهذه التطورات وتعد جريمة تبييض الأموال أخطر الجرائم الاقتصادية التي تهدد النمو الاقتصادي للبلدان لما لها من تأثيرات سلبية، وباعتبار المهنة المحاسبية لغة المال والأعمال يمكن لها أن تجعل جريمة تبييض الأموال جريمة يصعب اكتشافها من خلال المعلومات التي تقدمها و تقوم بتشويه الأرباح والتدفقات النقدية، كما أن التطور الكبير للجرائم المالية أدى بالجهات المعنية إلى إظهار اليقظة واكتشاف التلاعبات المحاسبية ومحترفي تقنيات الجريمة المالية وكشف المشتبهين في جريمة تبييض الأموال، ومن أجل ذلك تكاثفت الجهود الدولية والإقليمية سواء من قبل المنظمات المهنية والمالية أبرزها مجموعة العمل المالي الدولية والبنك العالمي وأيضا من خلال إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال مكافحة جريمة تبييض الأموال، كما كان للمهنيين المختصين في المحاسبة والتدقيق دور فعال في سبيل كشف جريمة تبييض الأموال لما لهم من الخبرة المهنية والمسؤولية اتجاه هذه الجرائم للحد منها، ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **الإشكالية:** ما هي العلاقة بين الاتجاهات الحديثة في ميدان المحاسبة وجريمة تبييض الأموال؟
- **الأسئلة الفرعية:**

✓ ما هي مراحل جريمة تبييض الأموال؟

✓ ماهي آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال على الصعيد الدولي؟

✓ ما دور المهنيين المختصين في المحاسبة والتدقيق في التصدي لجريمة تبييض الأموال؟

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في إبرازها لآليات مكافحة جريمة تبييض الأموال على الصعيد الدولي، ودور الهيئات والمنظمات الدولية سواء الخاصة بتطوير المهنة المحاسبية أو الجهات المكافحة لتبييض الأموال، مع التركيز على دور المهنيين والأطراف الفاعلة في مجال المحاسبة والتدقيق في هذا الصدد.
- **محاور الدراسة:** نتطرق في هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

✓ **المحور الأول:** مفهوم جريمة تبييض الأموال وأهم مراحلها

✓ **المحور الثاني:** أهمية مكافحة جريمة تبييض الأموال واليات مكافحتها

✓ **المحور الثالث:** دراسة العلاقة بين المهنة المحاسبية وجريمة تبييض الأموال

- **منهج الدراسة:** تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الموضوع من جانبه النظري، وتحليل العلاقة القائمة بين المهنة المحاسبية وجريمة تبييض الأموال.
- **الدراسات السابقة:**

✓ (بوجحفة، 2019)هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن جرائم تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي تثير الكثير من القضايا الهامة بالنسبة للدول فيما يتعلق بمنع وكشف هذه الأنشطة وملاحقتها، كما أن تعقد الأساليب التي يتخذها مرتكبو هذه الجريمتين يزيد من تعقد القضايا لسببين أولهما تضمنها لأنواع مختلفة من المؤسسات والمعاملات المالية المتعددة، واستخدام وسطاء كالمستشارين الماليين والمحاسبين، وكذا الشركات الوهمية والجهات التي تقوم بتقديم الخدمات والتحويلات من والى وعبر دول مختلفة، أما السبب الثاني فيتعلق باستخدامها مختلف الأدوات المالية وأنواع أخرى من الأصول المختزنة للقيمة. وعلى هذا الأساس اتخذت العديد من دول العالم الاستراتيجيات الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة الظاهرتين والحد من تداعياتهما، وعقد اتفاقيات تهدف إلى إرساء سياسة جنائية عالمية لمواجهة هذه الظواهر والحد من تداعياتها السلبية.

✓ (عباسي و برير، 24-2017/10/25) هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تشخيص العلاقة بين الإتجاهات الحديثة للمحاسبة وظاهرة تبييض الأموال من خلال العديد من المحاور أهمها دور المعرفة المحاسبية، دور ممارسي المهنة، دور الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة، تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، دور القضاء..الخ، لذلك تم إجراء مقارنة بين التجربة التركية والجزائرية والوصول إلى العديد من النتائج أهمها أن للمحاسبة دور حديث في مكافحة ظاهرة تبييض الأموال، من خلال إشراك ممارسي المهنة في صنع القرار، ومحاولة للرفع من مستوى فعالية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية من أجل ضمان شفافية القوائم المالية.

✓ (Al Qallaf, 2013) دراسة مقارنة وتحليلية ونقدية للقانون الفرنسي والكويتي من منظور تشريعي وقانوني وإجرائي حول طرق مكافحة جريمة تبييض الأموال، والتي تعتبر جريمة دولية منظمة بسبب التقدم التقني والتكنولوجي، وكان من الضروري بذل جهود إقليمية ودولية للحد من توسعها. وبالتالي فإن مكافحة تبييض الأموال تشمل التزامات المهن القانونية والمحاسبية والمهن المصرفية والمالية بالبحث عن مصادر الأموال غير المشروعة التي تم "غسلها" والكشف عنها، ليس فقط مصدرها الحقيقي ولكن أيضا إعادة استخدامها.

وبينت الدراسة أن محتوى مكافحة جريمة تبييض الأموال له ثلاثة التزامات شديدة الارتباط، الالتزام التقليدي أي التزام بالسرية المهنية، والتزام اليقظة المخفضة أو المعزز على أساس نوعية أو درجة الخطر الذي

يظهر أثناء تنفيذ العمليات القانونية والمحاسبية والمصرفية، والالتزام بالإعلان عن الاشتباه في المعاملات المشبوهة للجهات المختصة.

- ✓ (Aslani، lotfaliyan، shafieipour، و Ghasemi، 2011) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة وآثار وأنواع الجرائم الاقتصادية والمالية، ثم إبراز دور مهنة التدقيق في مكافحتها، حيث تولد الأنشطة الإجرامية أموالا غير مشروعة كبيرة وتحتاج إلى تبييض هذه الأموال حتى يمكن دمجها في النظام المالي المشروع، وعادة ما يكون للجرائم الاقتصادية والمالية آثار سلبية على المجتمع لذلك فان توقعاتهم ترى بأن المدققين يجب أن يلعبوا دورا فعالا في الحد من هذه الجرائم، إن لم يكن القضاء عليها.

وترى نتائج الدراسة بأن معايير التدقيق الجديدة تتطلب من المدققين إتباع نهج استباقي لتقييم ما إذا كانت الإدارة لديها أنظمة وضوابط مناسبة لإدارة مخاطر الاحتيال، كما أدخلت حكومة المملكة المتحدة تشريعات تتطلب من المحاسبين والمدققين (وغيرهم من المستشارين الماليين) لعب دور مركزي في الكشف والإبلاغ عن الاحتيال وتبييض الأموال، ويتوقع هذا التشريع من المحاسبين والمدققين تجاوز مخاوفهم التجارية والإبلاغ عن المعاملات والخطط المشبوهة للمنظمين.

المحور الأول: مفهوم جريمة تبييض الأموال وأهم مراحلها

1- نشأة جريمة تبييض الأموال:

يعتبر مصطلح تبييض الأموال(Money Laudering) من المصطلحات المنتشرة حديثا، إذ بدأ استعماله في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين (1920-1930) وقد استخدم في تلك الفترة للدلالة على ما تقوم به عصابات المافيا من أنشطة إجرامية غير مشروعة، ثم تستخدم هذه الأموال فيما بعدها لشراء المباني والذهب والشركات وغيرها لإضفاء الصبغة الشرعية، ويعود أصل تبييض الأموال إلى عصابات المافيا تحديدا عام 1931عندما تم إلقاء القبض على زعيم هذه العصابات (Alcapone) وتمت محاكمته وإرساله للسجن، وهذا ما حصل مع (Meyer Lansky) البولندي الأصل الذي عاش في نيويورك ووصل إلى أعلى المراتب في المافيا الايطالية، وكان يسمى محاسب المافيا لهذا حاول الابتعاد عن المصير الذي وصل إليه (Alcapone) بحسب تهمة التهرب من دفع الضرائب، إذ فكر الانسكي بأن الأموال الناتجة عن أي نشاط ولا تعلم به إدارة ضرائب الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية لم تخضع للضريبة، ثم ظهر هذا المصطلح للظهور مجددا في قضية "وترجيت" الشهيرة في 1973 إبان عملية تموين إعادة انتخاب الرئيس الأمريكي "نيكسون".(جواني، 2001، الصفحات 03-04)

ويقدر التقرير أنه في عام 2009 بلغت العائدات الإجرامية 3.6 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويندرج هذا ضمن التقديرات التي ذكرها صندوق النقد الدولي على نطاق واسع، والتي ذكرت عام 1998 أن الحجم الكلي لتبييض الأموال في العالم يمكن أن يتراوح بين2%و5%من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وباستخدام إحصاءات عام 1998 تشير هذه النسب المئوية إلى أن تبييض الأموال تراوح بين 590 مليار دولار و 1.5 تريليون دولار، في ذلك الوقت كان الرقم الأدنى يعادل تقريبا قيمة إجمالي الإنتاج لاقتصاد بحجم إسبانيا.(Financial Action Task Force, 2014)

إن تبييض الأموال هو ظاهرة دولية آخذة في الاتساع والتزايد وقد يؤثر بشكل خاص على اقتصاديات الدول التي تمر بمرحلة تحول وغالبا ما يكون الإطار التنظيمي المالي لهذه الدول سواء في القطاع المصرفي وغير المصرفي أضعف من غيرهم، ما يجعلها عرضة لعمليات تبييض الأموال هذا بدوره يتيح فرصا كبيرة للاستثمار الأجنبي، وبالنظر إلى الأنشطة غير القانونية المختلفة بما في ذلك تبييض الأموال للجريمة المنظمة في بعض هذه البلدان، يبدو أنه من مصلحتهم إنشاء نظام مالي موثوق به وقادر على كشف ومكافحة جريمة تبييض الأموال.(nath, 2013, p. 9)

1.1.تعريف جريمة تبييض الأموال

تعددت التعريفات فيما يخص تبييض الأموال وفيما يلي نذكر أبرز التعريفات التي قدمتها منظمات مهنية أولت اهتماما كبيرا بهذه الظاهرة.

عرف المجلس الأوروبي (le conseil de l'Europe) تبييض الأموال بأنها العملية التي يحاول بها المجرمون إخفاء المصدر الحقيقي للأرباح من أنشطتهم غير المشروعة، حيث يتم إيداع رأس المال الذي تم جمعه على هذا النحو فيشكل نقد في مؤسسة مالية بعد عدة تحويلات إلى حسابات مختلفة، غالبا في ملاذات ضريبية وأجزاء أخرى من العالم، تعود هذه الأموال إلى الظهور من جديد على شكل رأسمال يمكن استثماره في المعاملات التجارية أو المالية القانونية أو غير القانونية.(Rathbone, 1994)

تم تعريفه أيضا من قبل مجموعة العمل المالي لمكافحة تبييض الأموالFATF تبييض الأموال هو تجهيز العائدات الإجرامية لإخفاء أصلها غير القانوني، هذه العملية ذات أهمية حاسمة لأنها تمكن المجرم من التمتع بهذه الأرباح دون المساس بمصدرها. ويمكن لمبيعات الأسلحة غير المشروعة وتهريبها وأنشطة الجريمة المنظمة، بما في ذلك على سبيل المثال حلقات الاتجار بالمخدرات أن تولد مبالغ ضخمة من العائدات، كما يمكن أن ينتج عن الاختلاس والرشوة والحيل المتعلقة بالاحتيال الحاسوبي أرباح كبيرة وخلق الحافز لإضفاء الشرعية على المكاسب غير المشروعة من خلال تبييض الأموال ,Financial Action Task Force). 2014)

كما يعرف تبييض الأموال بأنه تحويل الأموال أو الأموال الأخرى الناتجة عن أنشطة غير مشروعة من خلال المؤسسات المالية المشروعة والشركات لإخفاء مصدر الأموال، تبييض الأموال نشاط عالمي فقط خلال

السنوات العشر الماضية أو نحو ذلك بدأ المجتمع الدولي في إدراك التهديد الذي يشكله تبييض الأموال على تطوير منظم ومفتوح للأنظمة المالية الدولية والتجارة العالمية.(M.Sylph, 2014, p. 04)

من التعاريف سابقة الذكر يمكن تقديم التعريف الشامل لجريمة تبييض الأموال: على أنها عملية إخفاء مصدر الأموال غير المشروعة وإظهارها وكأنها متأتية من أعمال ونشاطات مشروعة، أو إعادة تدوير الأموال غير المشروعة الناجمة عن الأنشطة الإجرامية بمختلف صورها وذلك بإضفاء صفة الشرعية عليها.

ويمكن حصر خصائص جريمة تبييض الأموال في الآتي:(مجاهدي، 2011، الصفحات 19-20)

- **جريمة تبييض الأموال جريمة عالمية:** فقد ساهمت ثورة المعلومات والاتصالات في انتشار هذه الظاهرة عالميا، وأصبحت الجريمة ترتكب على عدة أقاليم مختلفة ومتباعدة حيث تتضمن جريمة تبييض الأموال في مراحل تنفيذها عدة عمليات في نقل وتهريب الأموال غير المشروعة من إقليم دولة إلى أخرى، ويستفيد مرتكبو هذه الجريمة من الحدود المفتوحة بين الدول والتي زاد انفتاحها بعد تنفيذ اتفاقية التجارة العالمية وأيضا الاستفادة من تقنيات التكنولوجيا الحديثة والأسواق الحرة والمراكز المصرفية والتحويلات الالكترونية، بطاقات الإيداع والسحب.
- **جريمة تبييض الأموال جريمة منظمة:** تعد جريمة تبييض الأموال من الجرائم المنظمة، لوجود حالة تعدد الجناة الذين يشاركون في ارتكاب هذه الجريمة بحيث تصبح النتيجة النهائية لهذه الجريمة المرتكبة ثمرة لتظافر جهود عدة أشخاص.

يتمثل الهدف الأساسي من عملية تبييض الأموال في منع الأموال المتأتية من هذه الأنشطة من خدمة الجرائم التي أنتجتها، وضمان إمكانية استخدام هذه الأموال دون أي خطر من المصادرة، كما أن مصلحة السلطات القانونية والتشريعية تسعى للكشف عن الصلة بين الجاني وعائدات الجرائم بطريقتين هما: اكتشاف هذه الجرائم التي ارتكبت من أجل تقديم الجناة المزعومين إلى المحاكمة وتحديد عائداتهم، إذ من المفيد أن نشير إلى أن معظم أشكال المال في نهاية المطاف تؤدي إلى ضخ الأموال القذرة في الاقتصاد القانوني وبغض النظر عن خصوصيات التشريعات المحلية المختلفة في هذا المجال فانه من الضروري التعاون من أجل مكافحة هذه الجريمة.(Stessens, 2004, p. 04)

2- مراحل تبييض الأموال

تمر عملية تبييض الأموال بعدة مراحل وهي عملية معقدة للغاية، بدلا من أن تكون عملا واحدا، يستفيد فيها المجرمون من مجموعة واسعة من التقنيات لأجل تحقيق غاياتهم، في تحليل لهذه الظاهرة أصبح من الشائع استخدام إطار عمل ثلاثي يهدف إلى إنجاح عملية تبييض الأموال، فقد ورد في تقرير أسترالي: "مثل هذه الخطة ستأخذ العائدات الخام من الجريمة التي يحتفظ بها المجرم والمناورة من خلال عملية من

شأنها أن تخفي مصدر تدفق المال، ومن ثم إعادتها للمجرم في شكل قانوني وتكون قابلة للتوظيف والاستعمال"(Gilmore, November 2004, p. 32.)

تمر عملية تبييض الأموال بثلاث مراحل مختلفة تتمثل في:(Financial Action Task Force, 2014)

المرحلة الأولى: مرحلة الإيداع أو التوظيف أو الإحلال Placement

تتمثل هذه المرحلة في توظيف أو إيداع الأموال غير القانونية في النظام المالي عن طريق وضعها في حساب مصرفي لأحد المؤسسات المالية، ويمكن القيام بذلك عن طريق تقسيم كميات كبيرة من النقد إلى مبالغ أصغر ليتم إيداعها مباشرة في مؤسسات مالية متعددة ثم يتم تحويل هذه الأموال إلى أدوات مالية كالحوالات أو الشيكات ويتم توظيفها بشراء أوراق مالية نقدا وذلك يتم لإبعاد الأموال القذرة عن موقعها غير الشرعي وتجنب اكتشافها من طرف السلطات المختصة.

المرحلة الثانية: مرحلة التغطية أو التمويه Empilage

بمجرد دخول الأموال إلى النظام المالي تأتي مرحلة التغطية التي تبدأ بسلسلة من التحويلات أو تحركات الأموال بعيدا عن مصدرها، حيث يمكن تحويل الأموال من خلال شراء أو بيع أدوات الاستثمار، شراء الأوراق المالية أو يمكن ببساطة نقلها إلى سلسلة من الحسابات المفتوحة مع بنوك مختلفة في جميع أنحاء العالم، أو بوسائل التحويل الالكتروني للأموال والتي تعد أهم أساليب التمويه، إن هذا الانتشار الواسع للحسابات لأغراض تبييض الأموال شائع بشكل خاص في البلدان التي لا تتعاون مع التحقيقات المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال، وفي بعض الحالات يمكن للمجرم أن يخفي تحويلات في شكل مدفوعات مقابل سلع أو خدمات مما يسمح بإعطاء الأموال مظهرا مشروعا.

المرحلة الثالثة: الدمج أو التكامل Intégration

بعد أن تمكنت من إعادة معالجة أرباحها الإجرامية من خلال هاتين المرحلتين من تبييض الأموال، تمررهم من خلال مرحلة التكامل والتي يتم من خلالها إعادة تحويل الأموال إلى أنشطة اقتصادية مشروعة، حيث يتم ضخ هذه الأموال في الاقتصاد المشروع بشراء الأصول كالعقارات أو الأوراق المالية وغيرها من خلالها يتم إضفاء الشرعية على هذه الأموال، وهي من المراحل الخطرة على الاقتصاد وتمثل بر الأمان لغاسلي الأموال القذرة، وعادة ما يكون البنك طرفا أصليا مشاركا في عمليات تبييض الأموال، ويتم في هذه المرحلة الاستثمار في العقارات أو السلع الفاخرة أو القيام بعدة أعمال وأنشطة.

قد تحدث الخطوات الأساسية في وقت واحد أو قد تتداخل، إذ تعتمد الخطوات الأساسية المستخدمة على الآليات والتقنيات المتاحة لتبييض الأموال ومتطلبات المنظمات الإجرامية.

المحور الثاني: أهمية مكافحة جريمة تبييض الأموال واليات مكافحتها

1- أهمية مكافحة جريمة تبييض الأموال

يجمع المجرمون مبالغ ضخمة من المال في الجرائم الجنائية مثل الاتجار بالمخدرات، الاتجار بالبشر، السرقة والاحتيال في الاستثمارات، الابتزاز، الرشوة، اختلاس الأموال والتهرب الضريبي حيث يشكل تبييض الأموال تهديدا خطيرا للاقتصاد القانوني ويؤثر على نزاهة المؤسسات المالية، كما أنه يؤثر على القوة الاقتصادية في بعض القطاعات وإذا لم يتم فعل شيء لمكافحته فسوف يفسد المجتمع ككل، ثم إن مكافحة تبييض الأموال تخدم عدة أغراض أهمها:(OCDE, 2009, pp. 11-12)

الأهمية الاجتماعية: تسبب الجرائم الجنائية أضرارا ملموسة وغير ملموسة للأفراد وللمجتمع ككل وقد يؤدي تبييض الأموال إلى انخفاض في ثقة الجمهور في بعض المهن مثل: المحامين والمحاسبين وكتاب العدل أو في قطاعات اقتصادية معينة مثل: العقارات والفنادق والمصارف والمؤسسات الأخرى المالية، ثم إن استثمار عائدات الجريمة يمكن أن يشوه المنافسة بين الشركات ورجال الأعمال، ويسمح تبييض الأموال للمجرمين بالمشاركة ومتابعة وتطوير الأنشطة في القطاعات الشرعية للاقتصاد.

لتحديد المخالفات الضريبية: قد تكون المعاملات غير المعتادة مؤشرا على ارتكاب مخالفات ضريبية سابقة وتؤدي إلى تحديد هوية الأشخاص المعنيين.

لتحديد الجرائم الأخرى والجناة: إن فرض دخل مرتكبي الجرائم الجنائية فقط وفقا للتشريعات الضريبية لا يؤدي إلى تحديد حالات تبييض الأموال المحتملة، ولا يضع حدا لارتكاب أعمال إجرامية ويمكن أن يساعد اكتشاف المعاملات غير المعتادة في تحديد المجرمين وأنشطتهم غير القانونية كما يمكن أن يؤدي تبادل المعلومات مع سلطات إنفاذ القانون إلى فتح تحقيق جنائي.

لتحديد موقع الأصول الإجرامية ومصادرتها: قد يوفر تحديد المعاملات غير المعتادة معلومات حول حركة الأموال أو تحويل عائدات الجريمة المغسولة إلى أصول مثل العقارات والسيارات، اليخوت والحسابات المصرفية، من المرجح أن تساعد هذه المعلومات وكالات إنفاذ القانون من الاستيلاء على هذه الأصول في سياق التحقيق الجنائي.

الإطار القانوني: في الغالبية العظمى من البلدان، يتم تكريس مكافحة تبييض الأموال في إطار قانون يضع هذه الممارسة في جريمة جنائية منفصلة محددة في قانون العقوبات، وتتعدد الأنشطة المتعلقة بعائدات الجريمة التي تعتبر جرائم غير قانونية وجنائية (تعتبر جرائم أصلية لغرض تبييض الأموال).

وفي الواقع هناك الكثير مما يجب عمله لمكافحة تبييض الأموال، حيث يوجد لدى العديد من الحكومات أنظمة شاملة لمكافحة تبييض الأموال إذ تهدف هذه الآليات إلى تحسين الوعي بهذه الظاهرة سواء من جانب السلطات العامة أو قطاع المؤسسات الخاصة وتوفير الأدوات القانونية أو التنظيمية اللازمة للسلطات المسؤولة عن مكافحتها، ومن بين هذه الأدوات هناك إسناد للتوصيف الجنائي إلى قانون تبييض الأموال، قدرة هيئات التحقيق على البحث عن الأصول ذات الأصل الإجرامي ومصادرتها وأخيرا تهيئة

الظروف اللازمة للمنظمات المعنية لتبادل المعلومات مع بعضها البعض ومع نظرائهم في البلدان الأخرى، ومن الضروري أن تشارك جميع الحكومات في إنشاء آلية وطنية لمكافحة تبييض الأموال على سبيل المثال، يتعين عليهم تقريب سلطات الرقابة التشغيلية والمالية من القطاع الخاص حتى تتمكن المؤسسات المالية من لعب دور في مكافحة تبييض الأموال ويشمل ذلك في جملة من الأمور كتطوير الإبلاغ عن المعاملات، وتحديد العملاء، وتحديد معايير حفظ السجلات والتحقق من الامتثال للوائح، وغالبا ما تجبر تدابير مكافحة تبييض الأموال المجرمين على الانتقال إلى قطاعات الاقتصاد غير المجهزة للتعامل مع هذه المشكلة، وهنا يجب أن يكون النظام الوطني مرنا بدرجة كافية لتوسيع نطاق الإجراءات المضادة لتشمل مجالات جديدة من اقتصاد البلد، أخيرا يجب على الحكومات الوطنية العمل مع جهات قضائية أخرى لضمان عدم تمكن غاسل الأموال من نقل أنشطته إلى أماكن يتم فيها التسامح مع تبييض الأموال، وبما أن تبييض الأموال هو آفة دولية فإن التعاون الدولي يمثل ضرورة ملحة لمكافحته من تم اتخاذ عدد من المبادرات لمعالجة هذه المشكلة على المستوى الدولي، حيث اتخذت المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة الخطوات الأولى في أواخر الثمانينيات لمعالجة هذه المشكلة خاصة بعد إنشاء فريق العمل المالي الدولي ففي عام 1989 حددت التجمعات الإقليمية الاتحاد الأوروبي، مجلس أوروبا، منظمة الدولار الأمريكية، على سبيل المثال لا الحصر معايير لمكافحة غسل الأموال بالنسبة للبلدان الأعضاء فيها كما أنشأت بلدان وأقاليم منطقة البحر الكاريبي وآسيا وأوروبا وجنوب إفريقيا منظمات شبيهة بفريق العمل المالي (FATF) ومن المخطط إنشاء هياكل مماثلة في السنوات القادمة في غرب إفريقيا وأمريكا اللاتينية(Financial Action Task Force, 2014)

2- آليات مكافحة جريمة تبييض الأموال

مجلس أوروبا أول منظمة دولية تشدد على أهمية اعتماد تدابير للتصدي للتهديدات التي يمثلها تبييض الأموال للديمقراطية وسيادة القانون، حيث تم إنشاء لجنة خبراء مجلس أوروبا في عام 1997 لتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.(Gilmore, November 2004.)

وقد برزت الجهود الدولية في مجال مكافحة جريمة تبييض الأموال وتعددت آليات المكافحة سواء عن طريق إبرام العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، كما كان للمنظمات المهنية الدور الفعال في سبيل التصدي لجريمة تبييض الأموال.

2-1. **الاتفاقيات والمعاهدات الدولية للتصدي لجريمة تبييض الأموال:** تعددت الاتفاقيات الدولية ومن أبرزها نذكر:(Rathbone، 1994، الصفحات 9-10)

- **اتفاقية بال:**

أول عمل دولي متضافر لمكافحة تبييض الأموال، وقد كانت مبنية على إعلان المبدأ الذي وقعته في ديسمبر عام 1988 من قبل دول مجموعة السبعةG7، بالإضافة إلى بلجيكا، سويسرا، لوكسمبورغ، السويد،

وهولندا، كما تطلب الأمر من البنوك المركزية اتخاذ خطوات لتحديد عملائها ومصادر أموالهم، والتعاون مع التحقيقات القضائية، ورفض أي معاملات مشكوك فيها.

- **اتفاقية فيينا:**

تم التوقيع على اتفاقية فيينا من قبل الأمم المتحدة في ديسمبر1988 وقد أنشئت هذه الاتفاقية برعاية برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وعلى المستوى العالمي لمكافحة المخدرات وضعت معايير جديدة في مكافحة تبييض الأموال وعلى وجه الخصوص، طلبت من جميع البلدان الموقعة أن تجعل تبييض الأموال جريمة جنائية وبموجب المادة 5 يُطلب منهم إلغاء أحكام السرية المصرفية، بحيث لا يعيقون التحقيقات الجنائية ويضعوا آليات لتحديد هوية الجاني والضبط والاستيلاء ومصادرة عائدات الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

- **اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بغسل عائدات الجريمة والبحث فيها والاستيلاء عليها ومصادرتها:**

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في نوفمبر 1990 وقد صمم هذا البرنامج لتسهيل التعاون الدولي في تعقب وضبط ومصادرة عائدات جميع أنواع الأنشطة الإجرامية والجريمة لاسيما المتعلقة بالمخدرات، فإنه يهدف إلى استكمال الاتفاقية المتعلقة بتبييض الأموال ويفتح قرارات الاستيلاء والمصادرة التي تقوم بها دولة عضو بناء على طلب دولة أخرى ويجب على الدولة المطلوبة تنفيذ مثل هذه القرارات أو اتخاذ قرار جديد بنفس التأثير.

- **توجيهات الجماعة الاقتصادية الأوروبية بشأن تبييض الأموال:**

في سنة 1991 اعتمد مجلس وزراء الاقتصاد والمالية في الجماعة الأوروبية توجيها لمنع استخدام الأنظمة المالية لأغراض تبييض الأموال، وتشمل أحكام هذا التوجيه التي دخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي1993 إلزامية تحديد الهوية من قبل المؤسسات الائتمانية والمالية لعملائها عند إجراء أي معاملة مالية، التزام الدول الأعضاء بضمان تعاون مؤسساتها المالية بالكامل مع وكالات إنفاذ القانون في مكافحة تبييض الأموال.

2-2. **جهود المنظمات المالية الدولية:**

تم معالجة مسألة تبييض الأموال لأول مرة في سياق مجموعة الثمانيةG7/8عام 1989، في قمة باريس ويتضمن الإعلان الختامي لقمة دول مجموعة الثمانية مكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل المكاسب التي يوفرها والهدف من ذلك تسهيل التعرف على المكاسب غير المشروعة للمخدرات وكشفها وتجميدها وضبطها ومصادرتها على الصعيدين الوطني والدولي، وبناء على رغبة مجموعة الدول السبعG7(الولايات المتحدة الأمريكية، انجلترا، فرنسا، ايطاليا، اليابان، ألمانيا، وكندا) والتي أصبحت مجموعة الدول الثمانية G8 بعد انضمام روسيا إليها، من أجل دفع مجموعة خاصة من الخبراء الماليين بما في ذلك المشاركون في القمة

والبلدان الأخرى المعنية بهذه القضايا تتمثل مهمتها في تقييم نتائج التعاون المنفذة لمنع استخدام النظام المصرفي والمؤسسات المالية لتبييض الأموال ودراسة التدابير الوقائية الإضافية في هذا المجال، بما في ذلك تكييف النظم القانونية والتنظيمية لتعزيز المساعدة القانونية المتعددة الأطراف .(Scherrer, 2006, pp. 131-132)

إنها ولادة مجموعة التدخل المالي الدوليFATF أو كما يطلق عليها مجموعة العمل المالي الدولية GAFI التي تقدم تقريرها الأول إلى قمة هيوستن في العام التالي، في مؤتمر قمة لندن عام 1991 أقر المشاركون في مجموعة الثمانية على تأسيس فريق العمل المالي واتفقوا على أنه ينبغي أن يعمل الفريق بصفة دائمة، بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOCDE كخطوة أولى وتليها فيما بعد التعاون مع منظمة التجارة العالمية والبنك العالمي.

- **مجموعة العمل المالي الدولية:** le Groupe d'Action Financière Internationale (GAFI)

إن مجموعة العمل المالي الدولية هي هيئة حكومية دولية أنشأها وزراء الهيئات القضائية الأعضاء في عام 1989وتتمثل مهمة فريق العمل المالي في وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير التشريعية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة الفساد، تبييض الأموال، تمويل الإرهاب، تمويل الانتشار والتهديدات الأخرى ذات الصلة لسلامة النظام المالي الدولي، وبالتعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى على المستوى الدولي، يحدد فريق العمل المالي أيضا مواطن الضعف الوطنية بهدف حماية النظام المالي الدولي من سوء الاستخدام.

وضعت توصيات مجموعة العمل المالي إطارا شاملا ومتسقا للتدابير التي يتعين على البلدان تنفيذها لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، نظرا لأن البلدان لديها أطر قانونية وإدارية وتشغيلية وأنظمة مالية مختلفة، فلا يمكن لجميع الدول تبني نفس التدابير لمواجهة هذه التهديدات، وبالتالي فإن توصيات مجموعة العمل المالي الدولية هي معايير دولية يجب على الدول تنفيذها من خلال التدابير المعتمدة في ظروفها الخاصة، إذ تحدد توصيات مجموعة العمل المالي الدولية التدابير الرئيسية التي ينبغي على البلدان تنفيذها:

- تحديد المخاطر ووضع السياسات والتنسيق على المستوى الوطني،
- العمل على مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب،
- تنفيذ تدابير وقائية للقطاع المالي والقطاعات الأخرى المعينة،
- تعزيز شفافية وتوافر المعلومات المفيدة للمؤسسات والأطراف ذات المصلحة،
- تسهيل التعاون الدولي.

تم وضع التوصيات الأصلية الأربعين عام 1990 لمكافحة إساءة استخدام النظم المالية لأغراض تبييض الأموال، وتم تنقيح التوصيات لأول مرة عام 1996 لمراعاة اتجاهات وتقنيات تبييض الأموال وتوسيع نطاقها إلى ما هو أبعد من تبييض الأموال، في أكتوبر2001 مددت مجموعة العمل المالي الدولية ولايتها

لمكافحة تمويل الأعمال الإرهابية والمنظمات الإرهابية واتخذت خطوة مهمة للغاية باعتماد التوصيات الثمانية (التي أصبحت بعد ذلك تسعة) بشأن تمويل الإرهاب، تمت مراجعة توصيات فرقة العمل المالية للمرة الثانية عام 2003 وقد أقرت أكثر من 180 دولة هذه التوصيات الجديدة، إلى جانب التوصيات الخاصة وتم الاعتراف بها عالميا باعتبارها المعايير الدولية لمكافحة تبييض الأموال تمويل الإرهاب (LBC/FT).

بعد الانتهاء من الجولة الثالثة من التقييم المتبادل وبالتعاون الوثيق مع الهيئات الإقليمية لمجموعات العمل المالي والمنظمات المراقبة، بما في ذلك صندوق النقد الدولي FMIالبنك الدولي BMوالأمم المتحدة، قام فريق العمل المالي بتنقيح وتحديث توصياته، هذه التغييرات تستجيب للتهديدات الجديدة والناشئة وتوضح وتعزز العديد من الالتزامات القائمة، مع الحفاظ على الاستقرار والدقة المطلوبين للتوصيات، كما تم تنقيح معايير مجموعة حقوق الملكية لتعزيز الالتزامات في المواقف ذات المخاطر العالية والسماح للبلدان باتخاذ نهج أكثر تركيزا في المناطق عالية الخطورة وفي المناطق التي يمكن تعزيزها، ويتعين على البلدان أولا تحديد وتقييم وفهم مخاطر تبييض الأموال، ويتيح النهج القائم على المخاطر للبلدان كجزء من التزامات فريق العمل المالي اعتماد مجموعة أكثر مرونة من التدابير من أجل تخصيص مواردها بشكل أكثر كفاءة وتطبيق التدابير الوقائية بما يتناسب مع طبيعة المخاطر من أجل تحسين جهودهم. (GAFI, mise à jour octobre 2017, pp. 7-8)

- **صندوق النقد الدولي:**

تعد المشاركة النشطة للمؤسسات المالية الدولية، وخاصة صندوق النقد الدولي في مكافحة الأموال القذرة واحدة من أهم المشاركات وخاصة منذ لأحداث 11 سبتمبر 2001، وقد زادت الميزانيات والموظفون المكرسون لهذه المهمة إلى صندوق النقد الدولي وفي البنك الدولي بشكل كبير منذ ذلك الحين، حيث قام صندوق النقد الدولي أيضا بدمج التوصيات الأربعين لفريق العمل المالي (FATF) في برامج التقييم الخاصة بالقطاع المالي والتقارير الخاصة بالامتثال للمعايير والقواعد، إذ تخضع السلطات المحلية لمكافحة تبييض الأموال لسلطة المؤسسات المالية الدولية، في 2002 سعى صندوق النقد الدولي معFATF إلى منهجية مشتركة لإجراء التقييمات وتم تطبيق هذا النهج الجديد في نوفمبر2002 عندما تم إطلاق برنامج تجريبي لتقييم تبييض الأموال وتمويل مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى ذلك يقدم صندوق النقد الدولي المساعدة الفنية إلى الدول التي ترغب في تعزيز أجهزتها ضد الأموال القذرة، ويقوم أيضا بدراسة الأنشطة الخاصة بتبييض الأموال ومدى تأثيره على الاقتصاد الكلي وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات العاجلة، أيضا عمد كلا من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تنسيق الجهود بينهما وبين لجنة العمل المالية لتبني توصيات هذه اللجنة، كما أصدر البنك الدولي دليلا شاملا بهدف مساعدة الدول على السيطرة وقمع عمليات الإرهاب وتمويلها(Favarel-Garrigues, 2005, pp. 94-95).

المحور الثالث: دراسة العلاقة بين المهنة المحاسبية وجريمة تبييض الأموال

1- تحليل العلاقة بين المهنة المحاسبية وتبييض الأموال

نظرا لطبيعة تعقيد المعاملات في الأعمال التجارية يمكن إجراء بعض الأخطاء المحاسبية من قبل المحاسبين بسبب الجهل والنسيان والإهمال إلى جانب بعض الأخطاء المحاسبية التي يمكن القيام بها عن عمد لكسب مبلغ ضخم من المال في وقت قصير بطرق غير قانونية، ومن الصعب للغاية كشف عدم الدقة المتعمدة في إطار المحاسبة والتدقيق ويتطلب معرفة مهنية كبيرة، إذ أن معرفة المحاسبة يمكن أن تكون مفيدة في الجرائم المالية بذلك يمكن وصف العلاقة بين الاتجاهات الحديثة للمحاسبة وظاهرة تبييض الأموال بالعلاقة التشابكية، والتي تتمثل في العديد من المحاور الجدلية المتمثلة في المسؤوليات التي تكون على عاتق ممارسي مهنة المحاسبة، حيث يمكن أن يكون لهم دورا كبيرا وفعالا في مساعدة السلطات المسئولة عن التحقيق في حالات مكافحة الفساد، ومنه سيحتاجون إلى الخروج من الأدلة الوثائقية الداخلية، والبحث عن المعلومات من مصادر خارجية مثل: عملاء، مؤسسات، بنوك.

1-1 دور المدقق في مجال مكافحة تبييض الأموال:

شهدت السنوات الأخيرة توجها دوليا للحد من ظاهرة تبييض الأموال سواء من خلال سن القوانين والتشريعات الجزائية، أومن خلال جهود المنظمات المنظمة لمهنة التدقيق الخارجي IFAC,AICPA والتي تلزم المدقق بالالتزام بالمعايير المهنية والتي تعبر عن مدى التزام المدقق الخارجي بالعناية المهنية اتجاهها من جهة واتجاه مستخدمي المعلومات المحاسبة من جهة أخرى.

ولابد للمدقق الخارجي من الوقوف على من الذي يقوم بعمليات تبييض الأموال إضافة إلى التحقق من الالتزام بقواعد الضبط الداخلي والتأكد من كفاءتها لحماية أموال المؤسسة وانجاز أعماله بأكبر قدر ممكن من الكفاءة، وتحتفظ المؤسسات في بعض الأحيان بمدقق خارجي لتقديم مراجعة مستقلة لبرامج مكافحة تبييض الأموال وتقارير الأنشطة والمعاملات المشبوهة وقد يكون هذا المدقق هو نفس الشخص أو الشركة التي تنفذ تدقيق البيانات المالية. تشمل أهداف المدقق ما يلي:

- مساعدة المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات في معالجة متطلباتها القانونية أو التنظيمية (حسب المتطلبات المختلفة للسلطات القضائية) للاختبار المستقل لبرامجها وعملياتها وضوابطها الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
- مساعدة مؤسسات الأعمال في تلبية المتطلبات الموازية المفروضة من خلال العقود، أو كشرط لإقامة العلاقات التجارية والحفاظ عليها وإجراء المعاملات.
- تحديد نقاط الضعف في برنامج المواد، ومراقبة أوجه القصور وفرص تحسين البرنامج والعمليات والتحكم، والإبلاغ عنها لكبار المديرين ولجان مراجعة الحسابات.
- مساعدة كبار المديرين في تحديد مصادر تبييض الأموال وغيرها من جوانب الضعف في الجرائم المالية.(M. Sylph , 2004, p. 20)

إن قيام المدقق الخارجي بالتقصي عن مدى ممارسة تبييض الأموال إضافة إلى فحص نظام الضبط الداخلي يكون برسم الخطوات التي تمكنه من الوصول إلى رأي عن مدى توفر السياسات والإجراءات الواجب توافرها لمكافحة تبييض الأموال، وبصفة دورية للوقوف على مدى الالتزام بها مع مراعاة ما يلي:

- مدى وضوح الإجراءات التفصيلية لمكافحة تبييض الأموال مع التحديد الدقيق للواجبات والمسؤوليات بما يتفق مع السياسة المقررة في هذا الشأن.
- مدى توفر سياسات واضحة لمكافحة عمليات تبييض الأموال المعتمدة من الإدارة العليا بهدف معرفة التطبيق السليم للتشريعات والضوابط الرقابية الصادرة مع مراعاة تحديثاتها بصورة مستمرة.
- التحقق من مدى الالتزام بآليات الضبط الداخلي من قبل الكادر الوظيفي للمصرف.
- مدى مقدرة النظم الداخلية والإجراءات المتبعة على اكتشاف العمليات غير العادية، أو التي تتم من عملاء مشتبه فيهم في غسل الأموال.(محمد علي و عبيد، 2013، صفحة 14)

كذلك دور التدقيق الداخلي الذي يكون هدفه تفعيل نظام الرقابة الداخلية وزيادة الشفافية في نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، وبالتالي يمكن القول أن كل من أنواع التدقيق يؤدي إلى التقليل من المعاملات المشبوهة وزيادة الثقة في المعلومات المقدمة، كذلك مراجعة الأداء يمكن أن تساعد في الكشف عن الفساد، بحيث ستسلط الضوء على مجالات عدم الكفاءة وعدم تحقيقا لنتائج وتأثيرها، ويمكن أن توفر بعض الأدلة على الفساد إذا كان موجودا، ويتعين على مدققي الأداء أن يذهبوا خطوة أعمق إلى القضايا التي تم تحديدها خلال مرحلة تخطيط التدقيق، كما هناك من يرى أنه في المؤسسات الاقتصادية على الرغم من صعوبة رؤية علامات المال الأسود، من قبل المدققين الداخليين والخارجيين باعتبارهم مشاركين في الإدارة يكون على كل من المدير التنفيذي والمدير المالي، ورئيس قسم المعلومات واجبات في الكشف عن المال الأسود. (Aslani، lotfaliyan، shafieipour، و Ghasemi، 2011، الصفحات 154-155)

2-1 دور الخبير المحاسبي في مجال مكافحة تبييض الأموال:

يقوم الخبير المحاسب بتقييم المخاطر في عملية الكشف عن ظاهرة تبييض الأموال بالتحقق من وجود استخدام لشركات وهمية تتعارض مع نشاط الشركة، اكتشاف هل هناك ثغرات في الفوترة، مثل عدم وجود رقم التسجيل وعدم وجود TVA وكذلك مراقبة عملية تحويل الأموال إلى البلد الأجنبي ورجوعها إلى المؤسسة الأم في شكل قروض.

كما يقوم الخبير المحاسب من أجل مكافحة تبييض الأموال بالإجراءات التالية:

– التحضير لمعايير مكافحة تبييض الأموال على المستوى الداخلي للمؤسسة من خلال التأكد من درجة وعي منتجي المعلومة المحاسبية، والمساءلة عند عملية التعيين؛

–توقيع وثيقة إنجاز المهمة بعد التأكد من هوية العميل، المصاريف، الموقع، طبيعة النشاط، المدة والتأكد من طبيعة المهمة، وكذلك درجة وضع نظام لتسيير المخاطر في المؤسسة؛

– تحديد الطريقة التي يتم بها متابعة كل الأعمال التجارية للمؤسسة، ووضع منهجية عملية للتحوط من المخاطر أثناء أداء المهمة، واليقظة المستمرة عند استلام الوثائق من طرف العملاء؛

– عند انتهاء المهمة يتم الإعلان عن العمليات المشبوهة للسلطات المعنية، والحفاظ على الوثائق الثبوتية.(عباسي و برير، 24-2017/10/25، صفحة 9)

كما هناك من يرى أن مهمة الخبير المحاسب في المؤسسات الخاصة أو العامة في إطار الكشف عن غسيل الأموال هي:

– التحقق واسترجاع كل الوثائق المحاسبية؛

–الخبرة(خاصة أو قضائية) من خلال تنظيم المحاسبة، بواسطة تقنيات وأساليب التحليل المحاسبي بالنظر إلى المخاطر التي قد يتعرضون لها،

– الخدمات المحاسبية والإدارية في المؤسسات الاقتصادية وخدمات الاستشارات في مجال المحاسبة؛

– تنظيم أنشطة العملاء؛

– تقديم المشورة في جميع المسائل الجبائية؛

– مساعدة دافعي الضرائب بالوفاء بالتزاماتهم الضريبية؛

– تقديم التقارير اللازمة في الأوقات المحددة قانونا.(Droogbroeck, 2010, pp. 12-13)

3-1 المحاسبة القضائية في مجال مكافحة تبييض الأموال:

تعتبر المحاسبة القضائية أحد آليات مكافحة ظاهرة تبييض الأموال، والتي تعتبر فرع من فروع (المحاسبة/ التدقيق) وتهدف إلى الكشف عن الأنشطة الاحتيالية داخل وخارج المؤسسة، كما تعرف على أنها تطبيق المحاسبة المالية ومهارات التحقيق من طرف المحاكم لمعالجة النزاعات، وتساهم في توجيه الاستشارات القضائية من خلال توفير معلومات مالية ذات طبيعة تحليلية، وتشمل تلك الخدمات والاستشارات القضائية والالتزامات، المطالبات الناتجة عن الخطأ وسوء التصرف ومنازعات التأمين والمنازعات الأخرى التي تحتاج إلى الرجوع للمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، كذلك شركات المحاسبة في سياق تطبيق معايير مكافحة تبييض الأموال التي تحاول تعزيز ضوابط الجودة من أجل التقليل من هذه الظاهرة، وبناءا على ذلك كانت الحاجة إلى المحاسبة القضائية لما لها دور مهم للكشف والتصدي لهذه العمليات والجرائم الاقتصادية، وتبرز أهمية المحاسبة القضائية في أنها أحد المجالات الهامة والحديثة التي تحمل فرصا عديدة وتحدد المهارات المطلوبة والمتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي كما أنها تمثل إطارا متكاملا للمحاسبة والقانون للعمل معا على تقديم تحريات أكثر عمقا وارتباطا بالدعاوي القضائية، حيث تيسر الطريق للمحاسب القضائي لكي يكون مستشارا قضائيا على مستوى عالي، وتعمل على إعداد محاسب قضائي قادر لكي يقوم بإجراء تحريات أكثر دقة وشمولية، وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية التي تساعد على تأييد الدعاوي القضائية.(عزريل، 2016، الصفحات 18-20) كما نجد أن الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والتدقيق اهتمت بمكافحة تبييض الأموال مثل IFAC في تقرير بعنوان Money Black Eliminationفي جوان 2002 كان يهدف إلى محاولة الرفع من مستوى الوعي لمخاطر تبييض الأموال، وفي التقرير الثاني سنة 2004 قام بوضع معايير أخرى من أجل تعزيز الضوابط القانونية والأمنية لمكافحة تبييض الأموال.(Bezirci, oz, & yilmaz, 28 October 2014, p. 87)

في الواقع ليست مهمة المدقق أو الخبير المحاسبي عملية سهلة لأنها تواجه العديد من العقبات التي تعيق في بعض الأحيان التطبيق الدقيق للقانون، لذلك يجب على مدققي الحسابات والخبراء المحاسبيين تكييف إجراءاتهم وسلوكهم وأن يكونوا يقظين بما فيه الكفاية ضد مخاطر تكبد المسؤولية، وإصدار إعلان على الفور من أجل تغطيته. (Al Qallaf، 2013، صفحة 204)

في هذا الإطار بادر المشرع الجزائري إلى إصدار القانون رقم 01/05 مؤرخ في 6 فيفري 2005 المتضمن الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، وأكدت المادة 19 من القانون على وجوب الإخطار بشبهة جريمة تبييض الأموال (كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم في إطار مهنته بالاستشارة أو بإجراء عمليات إيداع أو مبادلات أو توظيفات أو تحويلات أو أية حركة لرؤوس الأموال لاسيما على مستوى المهن الحرة المنظمة وخصوصا مهن المحامين والموثقين ومحافظي البيع بالمزايدة وخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات...). وقد تم ذكر ممارسي مهنة المحاسبة أيضا في المادة 04 من الأمر رقم 12-02 مؤرخ في 13 فيفري 2012، يعدل ويتمم القانون رقم 05-01 المؤرخ في0 فيفري 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الارهاب ومكافحتهما وبين أن مهنة المحاسب معتمد، محافظ حسابات، الخبير المحاسبي، من المهن غير المالية التي يجب أن تكون ملتزمة بالتصريح بالمعاملات المشبوهة.

كما صرح العديد من المسؤولين في صناعة المحاسبة بالجزائر في إطار الدور الذي يقدمه خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات للتقليل من ظاهرة تبييض الأموال أنه لا يوجد في الجزائر كل الوسائل اللازمة لمكافحة تبييض الأموال، وأن الأموال التي تذهب في الشبكة غير الرسمية يكون من الصعب السيطرة عليها، وأكدوا على أن الاقتصاد الجزائري يكافح من أجل التقليل من ظاهرة تبييض الأموال بما يتفق مع المعايير الدولية، من خلال إدخال الوسائل الحديثة من الدفع، مثل بطاقات الائتمان، لأنها أسهل طريقة لتكون قادرة على تحديد إمكانية تتبع جميع المعاملات التجارية. (عباسي و برير، 24-2017/10/25، صفحة 14)

وبالرغم من الجهود المبذولة سواء محليا أو دوليا إلا أنه هناك عوائق تحول أمام الأجهزة المختصة تمنعها من اتخاذ إجراءات للتحقيق والتحري وكشف جرائم تبييض الأموال ومرتكبيها ومحاكمتهم،

الخاتمة:

توصلنا من خلال البحث إلى وجود علاقة تشابكية بين جريمة تبييض الأموال ومهنة المحاسبة، حيث أن هذه الأخيرة تقوم بتسجيل وتحليل العمليات المالية التي تحدث في المؤسسات، والتي ربما ينتج عنها أنشطة ومعاملات مالية مشبوهة نتيجة جريمة تبييض الأموال، ومن هنا يبرز الدور الفعال لكل الأعضاء الفاعلة في مهنة المحاسبة من محاسبيين و مدققين وخبراء المحاسبة وحتى المحاسبيين القضائيين وأيضا إشراك المنظمات المهنية في مجال مكافحة تبييض الأموال، وبالتالي تعتبر المساعدة القانونية فيما بين الدول إحدى الضرورات اللازمة لمواجهة هذه الجريمة ولما تنطوي عليها من ظواهر أخرى تتمثل في التطورات التكنولوجية إضافة إلى ظاهرة العولمة وما أفرزته من نظم مالية مستحدثة ساعدت وبشدة على سرعة نقل الأموال من بلد إلى آخر ومن قارة إلى أخرى.

ويمكن إجمال نتائج الدراسة فيما يلي:

- ✓ ضرورة التعاون بين الدول من أجل مكافحة جريمة تبييض الأموال من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية واستحداث منظمات مختصة في التحقيق وتتبع مرتكبي هذه الجريمة.
- ✓ إن إشراك ممارسي المهنة المحاسبية في صنع القرار، وتحديد التزاماتهم في مكافحة جريمة تبييض الأموال يساهم في الرفع من مستوى فعالية نظام المعلومات المحاسبي وضمان شفافية المعلومة المالية في المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ إن توضيح الإجراءات التفصيلية لمكافحة تبييض الأموال مع التحديد الدقيق لواجبات ومسؤوليات المهنيين (المحاسبين، المدققين) بما يتفق مع السياسة المقررة.
- ✓ توفر إطار واضح وسياسات فعالة لمكافحة عمليات تبييض الأموال يؤدي إلى معرفة التطبيق السليم للتشريعات والقوانين الصادرة.
- ✓ لا توجد التزامات لممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق محددة في قوانين مكافحة الفساد في الجزائر حول التصدي لجريمة تبييض الأموال.
- ✓ غياب دور المنظمات المهنية في الجزائر كمجلس المحاسبة والهيئات المختصة في مجال مكافحة تبييض الأموال.

التوصيات والاقتراحات:

- ✓ ضرورة تفعيل الجهود الدولية والإقليمية للتصدي لجريمة تبييض الأموال؛
- ✓ يجب إشراك محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين والمحاسبين إلى جانب المنظمات المهنية في وضع القوانين والأطر التنظيمية للتصدي لجريمة تبييض الأموال؛
- ✓ تعزيز دور المحاسبة القضائية إلى جانب دور المحاكم في كشف وتتبع جريمة تبييض الأموال؛
- ✓ يجب توفير الإمكانيات اللازمة للمهنيين ليستطيعوا كشف مرتكبي جريمة تبييض الأموال مع تحديد التزاماتهم ومسؤوليتهم اتجاه الكشف عن هذه الجرائم أو الإخطار بأي عمل مشبوه؛

قائمة المراجع

1. Droogbroeck, J. (2010, janvier 18). Les obligations des experts comptables externes et des conseils fiscaux externes en matière de lutte contre le blanchiment de capitaux. *accountancy and tax num 04, suite à la loi du*.
2. M. Sylph , J. (2004). *Anti–Money Laundering.* New York,: International Federation of Accountants.
3. .Gilmore, W. (November 2004). *the evolution of international measures to counter money laudering and the financing of terrorism.*Strasburg: edition3, council of europepublishing.
4. Al Qallaf, E. (2013). l*es obligations des professionnels dans la lutte contre le blanchiment d'argent-Eude comparative entre les droits français et koweitien.* faculté de droit et des sciences sociales, université de poitiers, France: thése pour le doctoract en droit.

5. Aslani, M., lotfaliyan, F., shafieipour, V., & ghase, M. (2011). The Role of Auditing Profession in Fighting Against Economic and Financial Crimes. *International Conference on E-business, Management and Economics* . Singapore: IPEDR .
6. Bezirci, M., oz, M., & yilmaz, H. (28 October 2014). THE ROLE OF ACCOUNTING PRACTICES BOTH IN ABETTING AND PREVENTING MONEY LAUDERING. *4th International Academic Conference.* Malta.
7. Djazira , M. (2015). *es instruments de lutte contre le blanchiment d'argent en Algérie.* Université Nice sophia Antipolis , France: hèse en vue de l'obtention du doctorat en droit, école« DESPEG »,.
8. Favarel-Garrigues, G. (2005). le renouvellement des listes noires de la lutte contre l'argent sale. *presse de l'université de Montréal, 38*(02).
9. Financial Action Task Force. (2014, 03). *money laundering*. Retrieved from fatf-gafi.
10. GAFI. (2022). *Améliorer la conformité aux normes de LBC/FT dans le monde : un processus permanent – 19 févier 2016.* Retrieved from GAFI: https://www.fatf-gafi.org/fr/pays/a-c/afghanistan/documents/conformite-fevrier-2016.html
11. GAFI. (mise à jour octobre 2017). *Recommandations du GAFI - Normes internationales sur la lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme et de la proliferation.*Paris: GAFI.
12. Gedik , & Eraksoy , A. (2015). *guidance, Recent developments in Turkey's compliance to the FATF recommendations.*
13. M.Sylph, J. (2014). International Federation of Accountants. *the global organization for the accountancy profession*, (p. 04). New York USA.
14. nath, P. (2013). *ommittee of experts on the evaluation of anti-money laudering measures and the financing of terrorism - MONEYVAL.*Strasbourg: COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION.
15. OCDE. (2009). e manuel de sensiblisation au blanchiment de capitaux à l'intention du vérificateur fiscal. *centre de politique et administration fiscales*. paris, france.
16. Rathbone, R.-U. (1994). *trafic de stupéfiants, la criminalité liée aux stupéfiants et le blanchiment de capitaux.* Strasburg: Commission des questions juridiques et des droits de l'homme - Groupe des démocrates européens.
17. Scherrer, A. (2006). a circulation des normes dans le domaine du blanchiment d'argent : le role du G7/8 dans la création d'un régime global. *l'harmattan.*Géneve.
18. Stessens, G. (2004). Money laudering :A New International Law Enforcement Model. *the presssyndicate of the University of Cambridge*.
19. ابراهيم مجاهدي. (2011). الطبيعة القانونية لجريمة تبييض الأموال. *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية*(03).
20. احمد ماهر محمد علي، و قيصر علي عبيد. (2013). دور المدقق الخارجي في ظل التحديات المعاصرة في الحد من ظاهرة غسيل الأموال دراسة تطبيقية واستطلاعية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة الغدي للعلوم الاقتصادية والإدارية، 07*(30).
21. سعاد جواني. (2001). مصادر جريمة تبييض الأموال (عمليات غسيل الأموال). *مجلة المعيار، 04*(27).
22. صابر عباسي، و أحمد برير. (24-2017/10/25). شخيص العلاقة بين الاتجاهات الحديثة للمحاسبة وظاهرة غسيل الأموال في المؤسسة الاقتصادية. *الملتقى الدولي الثالث حول الاتجاهات الحديثة في المحاسبة-مقاربات علمية وعملية*. أم البواقي.

23. عزريل, أ, 2016) .أفريل .(دور المحاسبة القضائية للتصدي لعمليات غسل الأموال، .*مجلة المحاسب العربي*.(35)